



"الضرائب على معاملات التجارة الالكترونية"

د. مسعود محمد إمرود

قسم المحاسبة/كلية المحاسبة/ جامعة غريان

mrewdmsod@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى حصر وبيان المشاكل والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا ومحاولة اقتراح بعض الحلول لعلاجها، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم صحيفة استبيان وزعت على فئة فاحصي وموظفي الضرائب بإدارة ضرائب طرابلس، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات، بالإضافة إلى إجراء بعض الاختبارات الإحصائية في تحليل واختبار فرضيات الدراسة، واستنتجت الدراسة بأن هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا، منها عدم ملائمة التشريع الضريبي الحالي وعدم توافقه مع المعالجة الضريبية لمعاملات التجارة الالكترونية وعدم قدرة الإدارة الضريبية بوضعها الحالي على حصر وفحص وتحصيل الضريبة على المعاملات التجارية الالكترونية، وعدم توفر أدلة الإثبات والمستندات المتعلقة بهذه التجارة، وصعوبة حصر وتحديد عائدات التجارة الالكترونية باعتبار أن جزء كبير منها غير منظورة، وكذلك عدم وجود اتفاقيات دولية لتلافي الازدواج الضريبي في حال إخضاع المعاملات التجارية الالكترونية للضريبة، ووجود فجوة مفاهيمية لفهم مفردات معاملات التجارة الالكترونية.

1- المقدمة:

إن إهمال الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية أو إعفاؤها من الضرائب مع إخضاع معاملات التجارة التقليدية للضريبة سوف يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية، وهو احد المبادئ الأساسية لفرض الضرائب أو الإعفاء منها أو تعديلها.

كما أن الصعوبات والتحديات التي تواجه فرض الضرائب على معاملات التجارة الالكترونية سواء عند الحصر أو الفحص الضريبي، لا يجب أن تقف حائلا أمام إخضاع صفقات التجارة الالكترونية، حيث يمكن مراعاة خصوصية التجارة الالكترونية وذلك بوضع شروط وأسس خاصة متعلقة بالنماذج والمستندات والإقرارات المرتبطة بخضوع المعاملات التي تتم بوسائل التجارة الالكترونية للضريبة.

إن فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية مبكراً سيتيح للإدارة الضريبية اكتساب الخبرة من الواقع العملي وعرض المشاكل والصعوبات أمام تحصيل هذا النوع من الضرائب أولاً بأول أمام المسؤولين لدراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات.





لذلك فإن هذه الدراسة محاولة من الباحث لمعرفة الصعوبات والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا، واقتراح الحلول والسبل لمحاولة علاجها.

2- الدراسات السابقة:

استعرضت مجموعة من الدراسات السابقة موضوع الضرائب على معاملات التجارة الالكترونية بهدف اقتراح الحلول المناسبة من أجل تطبيق الضريبة على الصفقات التي تتم من خلال التجارة الالكترونية ومن هذه الدراسات ما يلي:

دراسة عبد (2016)، بعنوان " اثر التجارة الالكترونية في فرض الضرائب "

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التجارة الالكترونية في فرض الضرائب، وأهم نتائج الدراسة، افتقار البنية المالية والنقدية المناسبة لتسهيل عمليات الدفع والتسويات الناجمة عن التعاملات في التجارة الالكترونية، وقلة الكادر الوظيفي الضريبي القادر على التعامل مع التجارة الالكترونية والتطبيقات التقنية الحديثة في ظل غياب الشهادات التقنية العاملة في هذا المجال من جهة، وعدم تطوير قابليات العاملين في الضريبة من جهة أخرى عبر إشراكهم في دورات تدريبية في هذا المجال.

دراسة عزوز (2015)، بعنوان "جباية المعاملات الالكترونية - المشاكل والحلول.

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه إثبات التعاملات والعقود والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية، واقتراح بعض الحلول لمعالجة تلك المشاكل والتحديات، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي التحليلي لتحقيق أهدافها، واستنتجت بأن هناك مشاكل عديدة أهمها مشكلة إخضاع هذه المعاملات الرقمية إلى قواعد وإجراءات الجباية ابتداء من تحديد الوعاء إلى غاية التحصيل الفعلي لها، كما أن هناك جزء كبير من التجارة الالكترونية تعتبر تجارة غير منظورة يصعب حصرها وتحديدها.

دراسة عبد الغفار(2014)، بعنوان" المعالجة الضريبية للصفقات التي تتم من خلال التجارة الالكترونية"

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم المشكلات التي تواجه المعالجة الضريبية للصفقات التي تتم من خلال التجارة الالكترونية، وقد توصلت الدراسة إلى اكتشاف مجموعة من التحديات والمشاكل التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية منها:

- صعوبة حصر مجتمع الممولين عبر الانترنت مما يؤدي إلى عدم توفر الأدلة التي على أساسها تقوم مصلحة الضرائب بإتمام عملية التحاسب الضريبي.
- عدم وجود أساليب حصر ضريبية متطورة تمكن مصلحة الضرائب من فحص وربط الضريبة على مثل هذه الصفقات.
- عدم تحقق العدالة الضريبية لخضوع معاملات التجارة التقليدية للضريبة.
- عدم توفر أدلة الإثبات المادية الملموسة.





دراسة الفكي (2012)، بعنوان " أثر التجارة الالكترونية على تطور التحاسب الضريبي في السودان "

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير التجارة الالكترونية على نظم المحاسبة الضريبية، كما هدفت إلى دراسة إمكانية تطوير النظام الضريبي الحالي بما يجعله ذا كفاءة مناسبة بحيث يصبح قادراً على مواكبة سرعة انتشار التجارة الضريبية، ووضع مقترحات عملية لإيجاد بيئة محاسبية وتنظيمية للتجارة الالكترونية، واعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن اختفاء الوثائق الورقية والانفصال المكاني والمنتجات الرقمية غير الملموسة وعدم إمكانية تحديد الهوية يعد على قائمة المشاكل والتحديات التي تواجه النظام الضريبي السوداني في مجال التجارة الالكترونية.

3- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في بيان المشاكل والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا، وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي أهم المشاكل والتحديات التي تواجه فرض الضرائب على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا؟

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- بيان مفهوم التجارة الالكترونية وخصائصها ومتطلباتها.
- التعرف على واقع التجارة الالكترونية في ليبيا.
- التعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجه إخضاع معاملات التجارة الالكترونية للضريبة في ليبيا.
- اقتراح الحلول والسبل التي تكفل تطبيق الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا.

5- فرضيات الدراسة:

الفرضية الصفرية H0

" لا توجد مشاكل وتحديات تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا"

الفرضية البديلة H1

" هناك مشاكل وتحديات تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا"

6- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي :

- 1 - الدراسة تعالج موضوعاً حيوياً بالنسبة للإدارة الضريبية في ليبيا، خصوصاً انه حسب - علم الباحث لا توجد دراسة سابقة تناولت موضوع الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا.
- 2- تكمن أهمية الدراسة بتحديد المشاكل والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا واقتراح الحلول لمعالجتها.





7- منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على منهجين هما :

- 1 - المنهج الاستقرائي وذلك من خلال عرض وتحليل واستقراء المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة .
- 2 - المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال تحليل إجابات فاحصي وموظفي الضرائب المشاركين في الدراسة والتي تم جمعها من خلال قائمة الاستبيان في الدراسة الميدانية .

8- الإطار النظري للدراسة:

أولاً- مفهوم الضريبة:

كان من نتيجة تطور مفهوم الضريبة أن تعددت مفاهيمها التي أوردها علماء المالية العامة في شأنها، غير أن جوهر هذه التعريفات يكاد يكون واحداً، رغم تعدد الأهداف الضريبية في الأنظمة المختلفة.

وأجمعت معظم التعريفات الخاصة بالضريبة على أنها:

"مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو الهيئات التابعة لها على المكلفين؛ وفقاً لمقدرتهم التكلفة جبراً، وبشكل نهائي ودون مقابل وفق تشريع ضريبي محدد، بهدف المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة للوصول إليها" (امريود، 2018: 12)

ثانياً-أركان الضريبة:

من التعريف السابق للضريبة يمكن تحديد الأركان الأساسية التي تتميز بها، وهي:

- الضريبة تفرض وتحصل بشكل نقدي:

يدفع الممول أو المكلف الضريبة في صورة مبلغ مالي، باعتبار أن الصفة النقدية للضرائب هي الأكثر شيوعاً في العصر الحديث، كما أن هذا الأمر يميز الضريبة عن الالتزامات الأخرى التي قد تكون مفروضة على الأفراد، وتؤدي في شكل خدمات .

- الضريبة فريضة إلزامية:

إن الممول ملزم بأداء الضريبة في الموعد الذي يحدده التشريع الضريبي ولا يمكن له أن يتصل منها، كما أن الدولة أن تحصل على الضريبة التي تستحق لها بكافة الوسائل الجبرية كالحجز الإداري، وهذا ما يميز الضريبة عن المبالغ التي تؤدي للدولة بصفة اختيارية، مثل التبرعات.

- تؤدي الضريبة للدولة:

تعتبر الدولة صاحبة السلطة والسيادة، وبذلك فالضريبة تمثل إيرادات سيادية لها، ومن ثم فإنها تقوم بسن القوانين والتشريعات وتضع القواعد المحددة التي تسري على كافة الأفراد دون تمييز .





– الضريبة تفرض على الممولين:

الممولون هم المكلفون بدفع الضرائب قانوناً، وهم جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين سواء كانوا أفراداً أو جماعات على شكل هيئات أو شركات أو شركاء، سواء كانوا من رعايا الدولة أو من رعايا دول أخرى يقيمون بها.

– الضريبة تدفع وفقاً لمقدرة المكلفين:

يتم فرض الضريبة على المكلفين (الممولين) بما يتناسب مع مقدرتهم المالية واعتماداً على ما يحققه المكلف من دخل؛ وهذا ما نادى به آدم سميت بقاعدة (العدالة الضريبية) أي أن يسعى كل أعضاء المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعاً لمقدرتهم النسبية على الدفع.

– الضريبة تدفع بصفة نهائية:

ليس للممول الحق في استرداد المبالغ التي دفعها إلى خزنة الدولة كضريبة، كما أنه ليس له الحق بالمطالبة بعوائد عن هذه المبالغ، طالما أن ربط الضريبة وتحصيلها قد تم وفقاً للإجراءات القانونية السليمة.

– الضريبة تدفع دون مقابل مباشر:

أي أن الممول يدفع الضريبة دون أن ينتظر مقابل مادياً معيناً من الدولة، ولكنه يدفعها مساهمة منه في التكاليف والنفقات العامة للدولة باعتباره أحد أفراد المجتمع.

– الضريبة تفرض من أجل المساهمة في تغطية النفقات العامة:

الضريبة تفرض من أجل المساهمة في تغطية النفقات العامة الخاصة بالمحافظة على الأمن، والخدمات التي تقدمها مرافق الدولة التي تتحملها الخزينة العامة لها، كذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً – القواعد الأساسية للضريبة:

تعد الضريبة حقاً مشروعاً للدولة في ذمة الممول سواء أكان شخصياً عادياً أو شخصياً اعتبارية، ومبرر هذه الشرعية والحق أن المشرع الضريبي عند سنه للقوانين والتشريعات الضريبية لا بد له من الأخذ بقواعد في غاية الأهمية بعين الاعتبار والتي تشكل الأساس التقليدي للضريبة، وهذه القواعد الأساسية وضعها "آدم سميت" التي تعد أهم أسس النظام الضريبي الجيد ضمن كتاب (ثروة الأمم، 1976)، لذلك تعتبر هذه القواعد المبادئ التي تلتزم بها الدولة عند وضع التنظيم الفني للضريبة، وتتمثل هذه القواعد في الآتي:

1 – قاعدة العدالة الضريبية:

وتعني أن يساهم كل فرد من أفراد المجتمع في تحمل أعباء الضريبة وذلك حسب مقدرته التكاليفية، ولتحقيق العدالة الضريبية يجب مراعاة المعايير التالية:

أ – معيار عمومية الضريبة: وهو أن تفرض الضريبة على كافة الأشخاص المقيمين بالدولة بغض النظر عن موقع أموالهم أو مكان مزاولة نشاطهم، وهذا ما يعرف بالعمومية الشخصية للضريبة، كما تفرض الضريبة على كافة الأموال الواقعة داخل الدولة وهو ما يعرف بالعمومية المادية للضريبة.





ب - شخصية الضريبة: تحقيقاً للعدالة الضريبة يجب أن تراعي الضريبة ظروف الممول المعيشية والشخصية المحيطة به، كإعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة والإعفاءات التي تقرر للأعباء العائلية.

ج - مراعاة مبدأ المساواة في التضحية بين أفراد المجتمع: بحيث يكون الإحساس بعبء الضريبة متساوياً بالنسبة لجميع أفراد المجتمع ولتحقيق ذلك يمكن استخدام الأسعار التصاعديّة للضريبة أي كلما زاد الدخل زادت الضريبة عليه.

د - منع حدوث الازدواج الضريبي: أي يجب على المشرع الضريبي عدم تشريع ضرائب تؤدي بالممول بأن يلتزم بدفع الضريبة أكثر من مرة عن نفس الدخل ونفس المدة، بمعنى تجنب " الازدواج الضريبي "

2- قاعدة اليقين: ويعني ذلك أن تكون الضريبة معروفة ومحددة على سبيل اليقين لدى الممول، بحيث يمكن للممول أن يعرف بالتحديد كل ما يتعلق بالضريبة المكلف بدفعها من حيث ماهيتها وسعرها وطريقة ربطها، وكيفية التظلم منها في حالة عدم اقتناعه بها وشعوره بأنها أكثر مما يجب، ومواعيد وكيفية دفعها، وكافة الأحكام المتعلقة بها.

3- قاعدة الملائمة: ويقصد بملائمة الضريبة أن تلاءم ظروف الممول الشخصية، حيث يتم تنظيم أحكام الضريبة بطريقة تلائم ظروف الممول الشخصية، خاصة فيما يتعلق بموعد وإجراءات وطريقة تحصيلها، وغيرها من الأمور التي من شأنها أن توطن العلاقة بين الممول والإدارة الضريبية.

4 - قاعدة الاقتصاد: ويقصد بها الجدوى الاقتصادية لعملية ربط وتحصيل الضريبة، أي أن يتم تنظيم أحكام الضريبة بحيث تكون نفقات ربط وتحصيل الضريبة التي تنفذها الإدارة الضريبية هي نفقات بسيطة مقارنة بالمبالغ المحصلة من الضريبة.

إن التفاعل البناء بين هذه القواعد تجعل الممول يشعر بحقيقة التشريعات الضريبية، فعندما تفرض الضريبة على جميع الأشخاص ووفقاً لمقدرتهم التكلفة وعلى جميع الأموال داخل الدولة، وعندما يكون الممول على علم بمقدار الضريبة التي سيدفعها، ومتي يجب عليه دفعها، وعندما يتلاءم موعد دفعها مع قدرته على الدفع بالإضافة إلى احساسه بالاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، فإن الممول لا يمانع من دفع ما يستحق عليه من ضرائب بكل قناعة.

رابعا- مفهوم التجارة الالكترونية:

تعتبر التجارة الالكترونية احد روافد ثورة المعلومات وهي نتيجة مباشرة للنمو السريع والمتطور في استخدام شبكة الانترنت الدولية، كما أنها تعد احد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي في معظم دول العالم في القرن الحادي والعشرين.





التجارة الالكترونية هي التي يتم بموجبها تبادل السلع والخدمات عن طريق إبرام معظم الصفقات أوكلها من خلال وسائل الكترونية عبر شبكة الانترنت، أي أن مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات يكون باستخدام الوسائل الالكترونية (حماد، 2003: 7)

كما تعرف التجارة الالكترونية بأنها تنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع السلع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الانترنت، والشبكات العالمية الأخرى وتشمل في ذلك (عبد الغفار، 2004: 22)

- الإعلانات على السلع والخدمات.
- المعلومات عن السلع والخدمات.
- التفاعل والتفاوض مع البائع والمشتري.
- عقد الصفقات وإبرام العقود.
- سداد الالتزامات المالية.
- عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات.
- الدعم الفني للسلع التي يشتريها العملاء.

خامساً - خصائص التجارة الالكترونية:

تتميز التجارة الالكترونية بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- 1- الطبيعة الشاسعة للشبكات العالمية الرقمية مثل الانترنت.
- 2- سرعة وسهولة تنفيذ ومعالجة العمليات التجارية.
- 3- السهولة التي يمكن بها تغيير المستندات الرقمية أو إلغاؤها دون اثار جانبية.
- 4- قرصنة المنتجات الالكترونية مثل برامج الكمبيوتر لعبور الحدود الطبيعية دون معرفة الدولة.

سادساً - متطلبات التجارة الالكترونية:

يلزم لقيام التجارة الالكترونية وانتشارها توافر عدة متطلبات على مستوى كل دولة على حده وكذلك على الصعيد الدولي (العشماوي، 2010: 438):

- بنية متطورة للاتصالات ونظم جيدة لإدارتها.
 - توفر التسهيلات اللازمة للوصول إلى الانترنت بتكلفة في حدود إمكانيات النسبة الكبرى من المواطنين بما في ذلك اقتناء الحواسيب.
 - إقامة بيئة وبنية قانونية وتشريعية توفر الحماية والثقة والأمان للمتعاملين في التجارة الالكترونية.
 - توفر خدمات مصرفية ملائمة للتعامل عبر الانترنت مع كفاءة الصفة القانونية للتوقيعات والمستندات الالكترونية.
 - توفر قوة بشرية مؤهلة ومدربة تدريباً جيداً على استعمال تكنولوجيا المعلومات.
 - وجود وعي عام لدى الشركات والحكومة والجمهور بأهمية تكنولوجيا المعلومات وما يمكن أن تحققه من منافع.
- ثامناً - واقع التجارة الالكترونية في ليبيا:** أمام واقع ومبرزات التقنية العالمية، ونماء استخدام وسائل التقنية، وتزايد الاقتناع باعتمادها نمطاً لتنفيذ الأعمال، وفي ظل دخول غالبية الدول العربية منظمة التجارة الدولية، وفي





ظل متطلبات التجارة الدولية المتمثلة بتحرير السلع والخدمات ودخول الشركات الأجنبية الأسواق العربية كجهات منافسة حقيقية، ولما توفره التجارة الالكترونية من تسهيل في الإجراءات وقلّة التكاليف.

اصدر مجلس الوزراء الليبي قراراً بإنشاء شبكة ليبيا للتجارة (**Libya Trade Net**) بموجب قراره (رقم 313 لسنة 2012م) بهدف تنمية وتطوير حركة التجارة من خلال تبسيط الإجراءات والتعاملات التجارية وتطوير الخدمات الالكترونية.

ومن اختصاصات وإعمال شبكة ليبيا للتجارة:

- العمل على إدخال أدوات ووسائل التجارة الالكترونية إلى السوق الليبي واقتراح السياسات التي تكفل حسن استخدام المتعاملين بها بما يضمن توسيع قاعدة التجارة الالكترونية.
- متابعة أعمال تجهيز وتطوير نظم وبرامج المعلومات الالكترونية التي من شأنها الرفع من مستوى التجارة.
- المشاركة في دراسة وتعديل وإعداد التشريعات الخاصة بإجراءات التجارة الخارجية والالكترونية.
- التنسيق مع الجهات المختصة في القطاعات المعنية بمعاملات الاستيراد والتصدير والخدمات المصاحبة لها لضمان ربط وتشغيل وإدارة شبكة التجارة.
- تقديم الحلول التقنية والمعلوماتية اللازمة للأطراف المنخرطة في الشبكة لضمان تعميم شبكة التجارة وتفعيل نشاطها لتحقيق أهدافها واقتراح المتطلبات اللازمة لتسهيل وتبسيط تبادل المعلومات والرسائل عبر شبكة التجارة في إطار النظام الموحد لإجراءات التجارة الخارجية.
- إعداد الدراسات والبحوث حول برامج تطوير وتسهيل التجارة الخارجية وميكنتها.
- المساهمة في اقتراح الوسائل والطرق اللازمة لتهيئة مناخ التجارة الالكترونية وتشجيع المتعاملين بها على استعمال التقنيات المختلفة في هذا المجال.
- دراسة البنية التحتية المتاحة للاتصالات والمعلومات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ومدى ملائمتها لنجاح تشغيل وتطوير تطبيقات الشبكة وعملياتها المستخدمة .
- إعداد البرامج والخطط التدريبية اللازمة لتدريب مشغلي ومستخدمي شبكة ليبيا للتجارة.
- وقد بدأت شبكة ليبيا للتجارة بممارسة أعمالها وتنظيمها وإعداد المنظومة المتكاملة للشبكة، ونتج عن ذلك تقديمها الشباك الليبي الموحد للتجارة الالكترونية، والذي يضم كافة المؤسسات الحكومية والمصرفية والمؤسسات التجارية الخاصة، والعمل جاري على استكمال واعتماد الاعتراف بالبريد الالكتروني والتوقيع الالكتروني من خلال الإطار القانوني للشبكة

تاسعاً - التحديات التي تواجه فرض الضريبة على التجارة الالكترونية:

بشكل عام هناك العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه فرض الضرائب على معاملات التجارة الالكترونية منها (فراج، 2011: 12)

- عدم توفر المستندات وأدلة الإثبات الكافية لحصر وتحديد حجم التجارة الالكترونية.
- صعوبة إجراء الرقابة الخارجية على عمليات التجارة الالكترونية.





- التناقض بين تسهيل إجراءات التجارة الالكترونية والمساهمة في تنميتها وبين المعالجة الضريبية لها وخلق معوقات لنموها.

- عدم وجود تنسيق قانوني دولي واتفاقيات دولية لتفادي الازدواج الضريبي الدولي.
- قصور التشريعات الضريبية مع النمو المتزايد في التجارة الالكترونية.
- عدم التوافق مع الضرائب التقليدية وإمكانية المعالجة الضريبية لأنماط التجارة الالكترونية.
- صعوبة تتبع وفهم المعاملات التي تتم عبر الانترنت.
- عدم تطور الإدارات الضريبية بما يلزم التجارة الالكترونية.

10- الدراسة الميدانية وتحليل البيانات:

- المنهج المستخدم:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها التي تقوم عليها تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

- أداة الدراسة:

تم تصميم استبيان يتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها يتكون من جزئين رئيسيين هما:

الجزء الأول: يهدف إلى تجميع بعض المعلومات حول المشاركين في الدراسة، من حيث المؤهلات التي يحملونها، التخصص، والخبرة التي يتمتعون بها.

الجزء الثاني: يشمل هذا القسم على (9) فقرات صممت لمعرفة المشاكل والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا.

لمعرفة الصعوبات والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا، تم تحديد أوزان إجابات كل فقرة من فقرات الجزء الأول بحسب طبيعته كل فقرة، إما الجزء الثاني فقد تم استخدام مقياس ليكرات (Likret) الخماسي لتحديد أوزان الإجابات الواردة بيانها كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

توزيع الدرجات على إجابات المشاركين

مستوى الموافقة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
الوزن النسبي	20%	40%	60%	80%	100%

وقد اعتمد الباحث على هذا المقياس في اختبار الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة، حيث تكون الفرضية مقبولة عندما يكون الوسط الحسابي المحسوب (3) درجات فأكثر، أي عند نسبة (60%) فأكثر، إما دون ذلك فتعتبر الفرضية مرفوضة.

- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع فاحصي وموظفي الضرائب بإدارة ضرائب طرابلس والبالغ عددهم بحسب إدارة ضرائب طرابلس 42 فاحصاً، وعلى الرغم من صغر حجم مجتمع الدراسة إلا أنه لم يستطيع الباحث الحصول إلا على (24) استبانته، و يعتبر هذا العدد معقولاً لأنه يفوق العدد الذي





يمكن اعتماده في استخدام المعادلات الإحصائية، واستبعدت 4 استبيانات لعدم استكمال بياناتها من قبل المستجوبين، وبالتالي أصبح عدد الاستبيانات المستخدمة في هذه الدراسة (20) استبانته أي بنسبة 83% تقريباً.

- الصدق والثبات:

تم اختبار استمارة الاستبيان قبل توزيعها وتحليلها، بهدف الوصول بها للشكل النهائي الذي تم اعتماده في التحليل، وذلك من خلال المراحل التالية:

1- صدق المحكمين. عرض الباحث الاستبيان بعد إعداده على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين في الجامعات الليبية، و قد استجاب الباحث لأراء السادة المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من تعديلات في ضوء آرائهم التي تفضلوا بها .

2- صدق الاتساق الداخلي. قام الباحث باختبار المصدقية والثبات باستخدام كرونباخ ألفا وذلك لتبيان التناسق الداخلي للأسئلة والتحقق من درجة الثبات في إجابات عينة الدراسة من خلال الاستبيان.

والجدول رقم (2) يبين درجة الثبات لمجالات الدراسة ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن أداة الدراسة كانت تتمتع بثبات عال يبرر استخدامها، حيث كانت جميع درجات الثبات لمجالات الدراسة أعلى من النسبة المقبولة للدلالة على ثبات أداة الدراسة (60%). كما كانت قيمه ألفا بالنسبة لكل فقرات الدراسة أعلى من النسبة المقبولة إحصائياً (60)، كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول رقم (2)

قيمه ألفا لمتغيرات الدراسة

المتغير أو المجال	أسئلة الاستبيان	عدد الأسئلة	قيمة ألفا (&)
المشاكل والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الإلكترونية	9-1	9	89.04%

- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل نتائج هذه الدراسة مستخدماً الأساليب الإحصائية التالية عند تحليل البيانات واختبار فرضيتها:

1. الأساليب الإحصائية الوصفية والتوزيعات التكرارية، وذلك لأن البيانات (بيانات منفصلة) وفي هذه الحالة يكون من المناسب والمفيد استخدام هذه الأساليب لأنها تعطي فكرة سريعة و واضحة ومبدئية على ما يجري، وكذلك استخدام النسب المئوية للمجاميع لأنها تعكس الصورة الواقعية على طبيعة البيانات وتشمل ما يلي:

أ- الوسط الحسابي لمعرفة مدي ارتفاع أو انخفاض إجابات المشاركين عن كل فقرة من الفقرات عن الوسط الفرضي.

ب- الانحراف المعياري: استخدم لقياس مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي، بحيث كلما قل الانحراف المعياري كانت الإجابات أكثر انسجاماً وقرباً من الوسط الحسابي .





ج- اختبار One Sample T.TesT لاختبار صحة فرضية الدراسة، بحيث يقبل الفرضية البديل إذا كانت قيمه المحسوبة T اكبر من قيمه الجدولية T والتي تساوي (2,02) عند مستوي معنوية 0.05 ودرجة حرية 48، أو عندما يكون مستوي المعنوية اقل من 0.05 والوزن النسبي للتطبيق اكبر من 60%، في حالة عكس ما سبق يقبل الفرضية العدم.

- خصائص المشاركين في الدراسة:

اشتمل الجانب الأول من الاستبيان على مجموعة الأسئلة التي تهدف إلى تجميع بعض المعلومات الشخصية عن المشاركين البالغ عددهم (20) فاحصاً. فيما يلي تحليل لإجابات المشاركين في هذا الخصوص.

1- توزيع المشاركين حسب العمر:

الجدول التالي يوضح توزيع المشاركين وفقاً للعمر

جدول رقم (3)

توزيع المشاركين وفقاً للعمر

النسبة المئوية	التكرار	العمر
10%	2	اقل من 30 سنة
15%	3	من 30 إلى اقل من 40 سنة
75%	15	40 سنة فما فوق
100%	20	المجموع

المصدر : بيانات الدراسة

من الجدول رقم (3) نلاحظ ان نسبة 75% من المشاركين تراوحت أعمارهم من 40 سنة فما فوق، وجاءت هذه الفئة في المرتبة الأولى، بينما جاءت الفئة العمرية من 30 إلى اقل من 40 سنة في المرتبة الثانية بنسبة 15%، إما الفئة العمرية الأقل من 30 سنة جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 10%. وهذا قد يفيد أهداف الدراسة في كون أن أغلبية المشاركين من الذين لديهم دراية كافية للإجابة على الأسئلة المطروحة بحكم كبر السن.

2. توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (4)

توزيع المشاركين وفقاً للمؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
20%	4	دبلوم تجاري
70%	14	بكالوريوس
10%	2	ماجستير
0	0	دكتوراه
0	0	أخرى
100%	20	المجموع

المصدر : بيانات الدراسة





يوضح الجدول رقم (4) توزيع المشاركين حسب المؤهلات التي يحملونها بأن ما نسبته 70% من المشاركين يحملون الشهادة الجامعة (البكالوريوس)، بينما يشكل حملة الشهادات العليا نسبة 10%، وأن 20% من المشاركين يحملون دبلوم، وهذه النتيجة تفيد بأن أغلب المشاركين هم من حملة الشهادات الجامعية فما فوق. وهذه المؤشرات تدل على توفر التأهيل العلمي المناسب مما يضفي الثقة في البيانات التي تم الحصول عليها.

2. توزيع المشاركين حسب التخصصات العلمية:

جدول رقم (5)

توزيع المشاركين وفقا للتخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
75%	15	محاسبة
10%	2	إدارة أعمال
10%	2	اقتصاد
5%	1	أخرى
100%	20	المجموع

المصدر : بيانات الدراسة

يبين الجدول رقم (5) توزيع المشاركين حسب التخصصات العلمية أن نسبة حملة المؤهلات المحاسبية تمثل 75% من مجموع المشاركين، كما يلاحظ توفر نسبة بسيطة من حملة التخصصات الأخرى التي لها علاقة بمهام الفحص كإدارة الأعمال 10% والاقتصاد 10%، والنسبة الباقية من المشاركين لديهم تخصصات أخرى مما يعنى أن أغلب المشاركين تتوفر لديهم الخلفية العملية المناسبة للمهام التي يقومون بها وهذا يعزز نتائج الدراسة.

3. توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (6)

توزيع المشاركين وفقا لسنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات الخبرة
10%	2	اقل من 5 سنوات
50%	10	من 5 - 10 سنوات
25%	5	من 10 - 15 سنة
15%	3	أكثر من 15 سنة
100%	20	المجموع

المصدر : بيانات الدراسة

يوضح الجدول رقم (6) توزيع المشاركين حسب سنوات خبرتهم في مجال الفحص و الربط الضريبي أن 10% من المشاركين لديهم خبرة تقل عن خمس سنوات، في حين بلغت نسبة من لديهم سنوات خبرة أكثر من خمس





سنوات 50%. تدل هذه النسب بأن المشاركين لديهم خبرة طويلة في مجال الفحص والربط الضريبي مما يمكنهم من حسن أداء مهام الفحص وهذا يعزز نتائج الدراسة لان المشاركين من ذوي الخبرات الطويلة.

- تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة:

يتناول هذا الجزء تحليل ودراسة إجابات المشاركين في القسم الثاني من قائمة الاستبيان، وفي ما يلي تحليل إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان:

فرضية الدراسة:

فرضية العدم (الفرضية الصفرية): "لا توجد مشاكل وتحديات تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا"

الفرضية البديلة: "هناك مشاكل وتحديات تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا" تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (1-9) من الاستبيان، ويوضح الجدول رقم (7،8) الإحصائيات الوصفية لآراء المشاركين حول المشاكل والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا.

جدول رقم (7)

نتائج التحليل المتعلقة بالمشاكل والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
من الصعب حصر وتحديد معاملات التجارة الالكترونية باعتبار أن جزء كبير منها غير منظوره.	5	25%	15	75%	0	0%	0	0%	0
عدم توفر المستندات وأدلة الإثبات الكافية لحصر حجم التجارة الالكترونية وعائداتها.	1	5%	15	75%	4	20%	0	0%	0
قصور التشريع الضريبي الليبي الحالي مع النمو السريع في التجارة الالكترونية.	10	50%	10	50%	0	0%	0	0%	0
عدم توافق التشريع الضريبي الحالي مع المعالجة الضريبية لمعاملات التجارة الالكترونية.	5	25%	15	75%	0	0%	0	0%	0
صعوبة فهم وتنوع المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت.	4	20%	14	70%	2	10%	0	0%	0
هناك فجوة مفاهيمية في المجتمع الضريبي في فهم المفردات الخاصة بالمعاملات التجارية الالكترونية.	0	0%	15	75%	5	25%	0	0%	0
لا تواكب الإدارة الضريبية بوضعها الحالي في أداء مهامها حصر وفحص وتحصيل الضرائب على المعاملات التجارية الالكترونية.	2	10%	18	90%	0	0%	0	0%	0
عدم وجود تنسيق دولي واتفاقيات دولية لتلافي الازدواج الضريبي.	0	0%	16	80%	4	20%	0	0%	0
صعوبة إجراء الرقابة الخارجية على معاملات التجارة الالكترونية.	1	5%	17	85%	2	10%	0	0%	0



جدول رقم (8)

نتائج التحليل المتعلقة بالمشاكل والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا.

م	مضمون السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	من الصعب حصر وتحديد التجارة الالكترونية باعتبار أن جزء كبير منها يعتبر تجارة غير منظورة.	4.25	064	85%
2	عدم توفر المستندات وأدلة الإثبات الكافية لحصر حجم التجارة الالكترونية وعاداتها.	3.85	0.888	77%
3	قصور التشريع الضريبي الليبي الحالي مع النمو السريع والمتزايد في التجارة الالكترونية.	4.5	066	90%
4	عدم توافق التشريع الضريبي الليبي الحالي مع المعالجة الضريبية لمعاملات التجارة الالكترونية.	4.25	0.693	85%
5	صعوبة فهم وتتبع المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت.	4.1	0788	82%
6	هناك فجوة مفهامية في المجتمع الضريبي في فهم مفردات التجارة الالكترونية.	3.75	0.999	75%
7	لا تواكب الإدارة الضريبية بوضعها الحالي في أداء مهامها في حصر وفحص وتحصيل الضرائب على معاملات التجارة الالكترونية.	4.1	0.799	82%
8	عدم وجود تنسيق دولي واتفاقيات دولية لتلافي الازدواج الضريبي.	3.8	0.8989	76%
9	صعوبة إجراء الرقابة الخارجية على معاملات التجارة الالكترونية.	3.95	0.9898	79%
	المجموع	4.06	0.799	81.2%

المصدر : بيانات الدراسة

عند تناول نتائج أسئلة هذا القسم مجتمعة - الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على المعاملات التجارية الالكترونية في ليبيا - نلاحظ أن قيم المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين تراوحت بين (3.75 - 4.5). وعموما بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي للأسئلة مجتمعة (4.06)، وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3)، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (0.799) وهذا يدل على وجود نوع من الانسجام في إجابات المشاركين عن أسئلة الاستبيان كما بلغت النسبة المئوية للأسئلة مجتمعة (81.2%)، وهي اعلي من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة (60%)، وهذا يدل على أن هناك مشاكل وتحديات تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا.

- اختبار فرضية الدراسة:

فرضية العدم (الفرضية الصفرية): "لا توجد مشاكل و تحديات تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا"

الفرضية البديلة: " هناك مشاكل وتحديات تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا"

وقد تم اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة باستخدام اختبار One Sample T-test وكان الإختبار كما في الجدول رقم (9)

جدول رقم (9)

نتائج اختبار الفرضية

نتيجة الفرضية العدمية	Sig	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	صفر	2.02	15.915

نلاحظ من الجدول رقم (9) أن قيمة T المحسوبة 15.915 أكبر من قيمتها الجدولية وبما إن قاعدة القرار هي العدم إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية و رفض الفرضية العدم إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية ،فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة عند مستوي دلالة 5%. مما يعني إن هناك عدة مشاكل وتحديات تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية في ليبيا

- نتائج الدراسة:

أولاً- النتائج:

بناء على ما تم بيانه في الفقرات السابقة من تحليل لبيانات الدراسة ومناقشة نتائجها واختبار الفرضية التي قامت عليها فانه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- 1- عدم مواكبة الإدارة الضريبية للتطور السريع الحاصل في انتشار التجارة الضريبية
- 2- قصور التشريع الضريبي الحالي وعدم مواكبته لفرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية.
- 3- عدم وجود تنسيق قانوني دولي واتفاقيات مشتركة لتقادي الازدواج الضريبي في حال فرض الضريبة على معاملات التجارة الالكترونية.
- 4- عدم توفر المستندات وأدلة الإثبات الكافية لحصر عائدات التجارة الالكترونية.
- 5- عدم التوافق بين الضرائب التقليدية وإمكانية المعالجة الضريبية لمعاملات التجارة الالكترونية.
- 6- صعوبة حصر وتحديد المجتمع الضريبي في التجارة الالكترونية
- 7- صعوبة إجراء الرقابة الخارجية على عمليات التجارة الالكترونية.

ثانياً- التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

- 1- تطوير الإدارة الضريبية بحيث تكون قادرة على التعامل باستخدام التقنية الحديثة من خلال تطوير الإمكانيات المادية وتأهيل الفاحصين في التشغيل الالكتروني.
- 2- استقطاب العناصر البشرية المؤهلة وإعداد الدورات التدريبية اللازمة لموظفي الضرائب لرفع الكفاءة العلمية والعملية.
- 3- دراسة وتطوير التشريع الضريبي الحالي ليمح بفرض الضرائب على معاملات التجارة الالكترونية.
- 4- يجب أن يكون هناك تنسيق وتعاون بين كافة المؤسسات المصرفية والمالية، ومصرف ليبيا المركزي ومصلحة الضرائب وشبكة ليبيا للتجارة في مجال التجارة الالكترونية.
- 5- تنمية وتطوير الاتصالات وتوفير التسهيلات اللازمة للوصول إلى الانترنت بتكلفة في حدود إمكانيات كافة الجمهور.



المراجع

اولاً- الكتب:

- 1- العشماوي، شكري رجب (2010)، التجارة الالكترونية ومشكلات إخضاعها للضرائب، المجلة المصرية للدراسات المصرية، المجلد 34، العدد4.
- 2- إمريود، مسعود محمد،(2018)، المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها وفقاً للتشريع الضريبي الليبي، كلية المحاسبة غريان، جامعة الجبل الغربي.
- 3- العيساوي، إبراهيم، (2003) التجارة الالكترونية، المكتبة الاكاديمية.
- 4- حماد، طارق عبد العال،(2003)، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية، مصر.

ثانياً- المجالات العلمية:

- 1- فراج، منال محمد،(2011) مشكلات فرض الضرائب على معاملات التجارة الالكترونية وطرق علاجها- دراسة ميدانية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الخامس.
- 2- عبد، (2014)، أثر التجارة الالكترونية في فرض الضرائب، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، قسم المحاسبة، المجلد 48، العدد 68.
- 3- عزوز، علي(2015)، جباية المعاملات التجارية الالكترونية- المشاكل والحلول، مجلة الردة لاقتصاديات الأعمال، العدد 1

ثالثاً- الرسائل العلمية:

- 1- الفكي، أحمد إدريس (2012)، أثر التجارة الالكترونية على تطور التحاسب الضريبي في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 2- عبد الغفار، إلهام محمد،(2014) المعالجة الضريبية للصفقات التي تتم من خلال التجارة الالكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م.

رابعاً- مراجع أخرى:

- 1- قرار مجلس الوزراء الليبي رقم (313) لسنة 2012م بشأن إنشاء شبكة ليبيا للتجارة.





Abstract

This study aims to gather and clarify the problems and challenges that face taxation on electronic commerce transactions in Libya. The study also attempts to propose some solutions to overcome these challenges . To achieve these objectives , a questionnaire is designed , and distributed to a group of tax officers, who work at Tripoli Tax Department . The study results reveal that are difficulties and challenges that face taxation on electronic commerce transactions in Libya . for instance, unsuitability of recent Libyan Tax Regulations, tax officers are unable to deal with taxation on electronic commerce transactions, non existence of interactional memorandums to avoid double taxation, difficulties of gathing and determining revenue of electronic commerce, lack of evidence and documents related to electronic commerce transactions, unawareness of terms of electronic commerce transactions .

